مسؤولية القيادة الحاكمة في تكريس انقسام العراقيين

إن ابرز اوجه الازمة التي يعانيها العراق وشعبه اليوم، هي ظاهرة تلاشي ارادة العيش المشترك بين ابناء شعبه.

ان المجتمع العراقي خليط فسيفسائي، متعدد الالوان، عرقيا، دينيا، طائفيا وحضاريا، وما يزيد من صعوبة تعايش هذه الخلطة البشرية متاخمة العراق لدول (ايران وتركيا) مغايرة له قوميا ولها امتدادات بشرية وطموحات سياسية داخل العراق.

ان محاولة بناء الامة او الدولة على يد الملك فيصل الاول كانت تجربة رائدة لم يسمح القدر باستمرارها حيث توفى عام 1933، وقبل ذلك بعام كتب مذكرة شخصت الوضع العراقي قائلاً :

"ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات او اغراض شخصية، او طائفية، او متطرفة، يداومون علي سياسة العدل والموازنة، والقوة معا، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي، لاينقادون الى تأثيرات رجعية، او الى افكار متطرفة تستوجب رد الفعل. . . .

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن اسى، انه في اعتقادي لايوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد واباطيل دينية، لاتجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى مستعدون دائما للانقضاض على اية حكومة كانت، فنحن نرى، والحالة هذه، ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، ندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب ان يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل".

بعبارة اخرى لم يكن هذا الخليط البشري الذي جمعته ظروف الحرب العالمية الاولى في كيان دولي واحد اسمه العراق، قد وعى بعد واستوعب فكرة المواطنة والانتماء للوطن العراقي اولا، فبقيت الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية وغيرها تتولى الصدارة. ومع ذلك ساعد التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على تقريب الفجوة بين تلك الخلطة البشرية بظهور بوادر وعي وطني عراقي عبرت عنه مؤسسات سياسية-رغم نواقصها- على شكل برلمان واحزاب ودستور، اضافة لاعتماد سياسات تنموية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، ساعدت موارد النفط على تحقيقها، مما حقق للعراق في اربعة عقود ما فشلت في تحقيقه اكثر من اربعة قرون من الحكم العثماني. وما كان لعملية البناء ان تتم دون استمرار حالة السلم الاقليمي، حيث تعايش العراق وجيرانه دون حروب، ومن المفارقات ان يكون للنفوذ البريطاني الفضل في استمرار حالة السلم

بين العراق وجيرانه، فقد سوّيت مشكلة الحدود مع ايران وتركيا وفيما بعد مع السعودية بما حقق سلام اقليمي، سمح للعراق بالتفرغ للبناء الداخلي.

وفي الجانب الاخر، كان هدف التحرر الكامل من السيطرة الاجنبية عاملا مساعدا في تنمية الشعور الوطني والانتماء للكيان العراقي وهذا ما تحقق بثورة 1958. التي بقدر ما نجحت في انهاء النفوذ الاجنبي المباشر على العراق، ساهمت في اجهاض مسيرة التنمية السياسة والاقتصادية القائمة على حكم المؤسسات. وباسم "الشرعية الثورية" و "الشعارات القومية" تكرس الحكم العسكري، لينتقل العراق بعد عام 1968 الى الحكم الدكتاتوري المطلق .

وهكذا تأرجح تاريخ العراق المعاصر بين التبعية للاجنبي والدكتاتورية، وبأسم محاربة الاستعمار دخل العراق نفق الانظمة الدكتاتورية، والتي يريد البعض الخروج منه اليوم من خلال العودة للتبعية والاعتماد على الاجنبي. عندما تصبح الدكتاتورية او التبعية هي المرجعية الاساسية للعمل السياسي المؤيد للحكم او المعارض له، يسقط دور الشعب ومعه تسقط مقولة المواطنة المشتركة الحره للانسان العراقي. وكأن لسان حال السياسي العراقي يقول بان شعبنا العراقي لايمكن حكمه الا بوصاية اجنبي او بطش دكتاتور.

وما اشبه حالة العراق اليوم بتلك التي وصفها الملك الراحل فيصل الاول في مذكرته المكتوبة قبل اكثر من ستين عاماً، مع فارق كبير هو اننا نحن معشر العراقيين من مثقفين وسياسيين وقادة نتحمل المسؤولية الاولى في هذا الفشل.

ان تجربة البعث بقيادة صدام ارادت بناء عراق قوي اعتمادا على ارادة القائد المستبد الملهم بديلاً عن المشاركة السياسية للاخرين.

وهذا البناء غير المؤسس على ارادة شعبية يشارك فيه العراقيون من مختلف الفئات والاديان والقوميات هو الذي ساق قائد النظام الى الانفراد في قرار الحرب ضد ايران ومن ثم الكويت. واذا كانت الظروف الدولية هي التي انقذت العراق من هزيمة في الحرب الاولى، فان نتائج حرب الخليج الثانية من الممكن ان تنهي العراق ككيان ودولة موحدة.

ولحمة الوحدة الوطنية المفروضة بالقوة تلاشت امام نار الحرب، فاذا بنا، نحن العراقيون، اصبحنا شيعة وسنة واكراد وتركمان وطوائف اخرى نفتش عن حلول منفردة تخلصنا من مأساة القهر والجوع.

فالنظام بدلا من ان يتحمل المسؤولية الاخلاقية والسياسية المترتبة على قرار احتلال الكويت، ويراجع نفسه، يتخندق بذات المواقع التقليدية، معتبراً التعاطف الشعبي العربي والاسلامي مع شعب العراق وادانته لهجوم قوات التحالف وقرارات الحظر الاقتصادي، بديلا عن تعاطف ورضا ومشاركة الشعب العراقي. فاصبح التهريج الاعلامي

عن "انتصارات ام المعارك" بديلا عن الحوار الحر الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة. ورفع النظام لافتة محاربة الاستعمار والخطر الخارجي كمبرر لتأجيل المراجعة والانفتاح.

وبدلا من العمل الجاد على اعادة بناء اللحمة الوطنية عبر مصالحة وطنية تعتمد المشاركة المتكافئة لكافة ومختلف طوائفه وقومياته في الحكم، استمر النظام في رفض الاعتراف بوجود الرأي الوطني الاخر واعتبر اكثر من مليوني عراقي مهاجر او مهجر مجرد ارقام في خدمة الاستعمار.

فطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي والرجل الذي يقال كان مسؤولا في عام 1991 عن "ملف الديمقراطية" في العراق، يقول في حديث مع مراسلة الواشنطن بوست (انظر العدد 19 - حزيران، من الملف العراقي) عن المعارضة العراقية خارج البلاد:

"هؤلاء الاشخاص ليسوا سياسيين و ليسوا رؤساء لمجموعات سياسية. نحن نعرفهم فردا فردا، وهم لا يشكلون معارضة معقولة..و ليس سرا امر تمويلهم من قبل المخابرات المركزية الامريكية. فاذا كانت مصلحة البلاد و تقدمها فعلا نصب اعين هؤلاء، لعادوا اليها و مارسوا عملهم هنا." وعندما يشار له في ذات الحديث للاكراد والاحزاب الاسلامية، يعترف عزيز بوجود "حركتين معارضتين حقيقيتين في هذه البلاد،" احدهما الجبهة الكردستانية برئاسة جلال الطلباني و مسعود البرزاني، و الثانية هي المجموعات الاسلامية و بالاخص حزب الدعوة الاسلامية، و يصفهم عزيز بانهم "احزاب حقيقية، الا انهم موالين لايران و خمينيين و ليسوا بالليبراليين، الا انهم يشكلون قوة لايستهان بها". وهو بذلك يحاول على الصعيد الخارجي تحيد الرأي العام الغربي من خلال التلويح بخطر التيار الاسلامي، واثارة مخاوف جيران العراق من النهوض الكردي، وعلى الصعيد الداخلي يلوح بالخطر الشيعي و الكردي بأمل خلق تيار سني عربي مساند للنهج الدكتاتوري ليكرس الانقسام الفئوي والطائفي والعرقي في العراق.

نعم هناك بعض الرموز والتكتلات السياسية العاملة في الخارج التي تتلقى الدعم من الاجنبي، البعض منها عن تبعية مطلقة واخرين بحكم الضرورة التي فرضها النظام باضطهاد المعارضة واجبارها على اللجوء للخارج، مما حرم العراق من معارضة تقيم على ارضها، ومع ذلك فان الغالبية العراقية المعارضة في المهجر هي مستقلة وكل ما تتمناه هو العودة لبلدها والمساهمة في بناء هذا البلد ودرء الاخطار عنه ولكن الخوف من قمع السلطة يردعها. ومن المضحك المبكي تساءل طارق عزيز عن سبب عدم عودة هؤلاء المعارضين للعراق !!!

لقد عاد بعد حرب الخليج الثانية، بعض السياسيين المعارضين الذين لايتجاوز عددهم اصابع اليدين من يساريين وقوميين للعراق، ولكن انتهى بهم الامر الى مجرد ادوات بيد النظام لاارادة لهم ولاحول. هذا وتضم صفحات الملف العراقي - منذ صدوره قبل اكثر من عام ونصف - مقالات وبيانات سياسية لتجمعات عراقية مختلفة، لا

يمكن باي شكل من الاشكال وصفها بالتبعية للغرب او غيره، تدعو النظام للحوار والانفتاح، ذهبت جميعها ادراج الرياح.

واكتفي بما قاله عزيز الحاج (انظر مقالة المنشور في ص 3) وأمل ان يتسع صدر طارق عزيز بالسماح بنشر مقاله في صحافة بغداد. يقول الحاج ((ان الرد المنشود، ومن وجهة نظري، يقع اولا وبشكل رئيسي على عاتق قيادة المؤسسة السياسية الحاكمة، فلم يعد معقولا ان يستمر التركيز الدبلوماسي والسياسي على محاولة اعادة كسب واشنطن، التي تحقد على العراق حقداً مريضا لاعلاج له في الظروف الحالية الا اذا وقعت احداث دولية واقليمية عاصفة.

ان القيادة العراقية مطالبة بصياغة وطرح مشروع او برنامج سياسي فوري موجه اولا الى الداخل باتجاه الانتقال الى الديمقراطية ودولة القانون، وحل الاشكال الكردي بصيغ اكثر مرونة وانفتاحا، انها مطالبة ان تعلن عن عزمها على اطلاق حرية الصحافة، والعفو العام والشامل، وتشريع قانون جديد ديمقراطي لحرية تأليف الاحزاب (القانون الحالي يخضع الاحزاب للسلطة)، والاستعداد للحوار مع المعارضات النزيهة، التي تحرص على وحدة العراق وسيادته، تقبل بالحوار مع السلطة. ويكون الحوار على اساس البرنامج الديمقراطي التعددي، والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجري في مدة معقولة الانتخابات الحرة)).

(الملف العراقي، العدد 20 - آب 1993)